مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 328، جنيف، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 10 - تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 **الوثيقة: GB.328/POL/9**

قسم وضع السياسات
جزء التعاون من أجل التنمية

POL

التاريخ: ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦
الأصل: إنكليزي

البند التاسع من جدول الأعمال

البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وتسلط الضوء على المبادرات الجارية لمنظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة.

ومجلس الإدارة مدعو إلى القيام بما يلي: (أ) الإحاطة علماً باستمرار الوضع المحفوف بالصعوبات أمام العمال الفلسطينيين وعائلاتهم ودعم منظمة العمل الدولية في تعزيز الترويج لبرنامج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في الأراضي العربية المحتلة؛ (ب) تقديم المزيد من الدعم إلى برامج العمل اللائق الفلسطينية الحالية والقادمة، على ضوء نتائج وتوصيات استعراض العمل اللائق؛ (ج) تقديم المزيد من الدعم إلى دور المكتب في وضع نظام شامل للضمان الاجتماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر الفقرات ٢٩-٣٢).

الهدف الاستراتيجي المعني: لا ينطبق.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: مكتب العمل الدولي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٥، جنيف، ٢٠١٦.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولاً - معلومات أساسية

١. تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز وعن عمليات تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق برنامج التعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وهي تغطي نشاط المنظمة في الأرض الفلسطينية المحتلة بموجب برنامج العمل اللائق في فلسطين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، المنفذ بالشراكة مع مؤسسات الإدارة والشركاء الاجتماعيين. وتسلط الوثيقة الضوء على مبادرات منظمة العمل الدولية سعياً إلى معالجة وضع العمال والتحديات الرئيسية المطروحة منذ الفترة الأخيرة التي شملها التقرير.

٢. وقد اتسمت الفترة قيد الاستعراض بعملية سلام متعثرة واندلاع العنف في الضفة الغربية ومستويات عالية من الحرمان في غزة. وكانت إسرائيل قد علقت مفاوضات السلام. أما حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، التي شُكلت في حزيران/ يونيه ٢٠١٤ وانحلّت بعد سنة، فإنّها تعمل كحكومة تصريف أعمال. وعلى الرغم من جهود الوساطة التي بذلها الشركاء الإقليميون، لم يجر تعيين حكومة جديدة. ولا يزال من غير المحتمل إجراء انتخابات وطنية في المستقبل القريب بسبب التوترات بين الأحزاب الفلسطينية.

٣. وكان المدير العام، في ملحق تقريره المقدم إلى الدورة ١٠٤ (٢٠١٥) لمؤتمر العمل الدولي عن *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، قد أثنى على نجاح الجهود التي بذلتها القيادة الفلسطينية لبناء الدولة، بما في ذلك التقدم المحرز في إنشاء نظام شامل للضمان الاجتماعي. غير أن التقرير حذّر من عواقب "أوجه انعدام المساواة الشاسعة بين الأداء الاقتصادي والعمالة والدخل وحرية التنقل"، المستمرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وشدّد على ضرورة تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. وبالنظر إلى أن المفاوضات تراوح مكانها، يلاحظ التقرير أن الحل القائم على دولتين "بات أبعد منالاً، وهو معرض لخطر طغيان الأحداث عليه". وفي شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠١٦، أدى إضراب كبير رداً على حل نقابة المعلمين إلى شل قطاع التعليم في الضفة الغربية. وطالبت أغلبية المدرّسين في المدارس العامة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. وانتهى الإضراب بعد الاستجابة إلى عدد من المطالب، بما في ذلك زيادة الأجور. وكان الإضراب جزءاً من إجراءات أوسع نطاقاً دعماً لاستقلال الحركة النقابية.

٤. ولقد كانت جهود إعادة الإعمار بطيئة في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية المدمرة في تموز/ يوليه - آب/ أغسطس ٢٠١٤ في غزة.[١] وبحلول تموز/ يوليه ٢٠١٦، لم يكن متاحاً سوى نسبة ٤٦ في المائة من الأموال التي جرى التعهد بها في مؤتمر القاهرة.[٢] ولا تدخل مواد إعادة البناء إلى غزة إلاّ بقدر محدود بسبب عمليات الإغلاق الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، لم يمكن إصلاح سوى مجرد ٣١ في المائة من مجموع المنازل المتضررة و٥٠ في المائة من المنازل المتضررة جزئياً في غزة، مما يترك أكثر من ٦٥ ٠٠٠ شخص مشرّدين داخلياً.[٣] واستحدثت فرص عمل أقل من الفرص الموعودة أصلاً، مما أفضى إلى زيادة اليأس والحرمان فيما بين سكان غزة البالغ عددهم ١,٩ مليون شخص.

٥. وبفضل حسن أداء الإيرادات وتقييد الأجور، انخفض العجز المالي من ١٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى نسبة تقدّر بزهاء ١١,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. بيد أن من شأن انخفاض حاد في دعم المانحين للميزانية أن يدفع بالدين العام إلى الارتفاع. وانخفض الدعم المباشر لميزانية السلطة الفلسطينية

[١] انظر الوثيقة GB.322/POL/7.

[٢] انظر:
World Bank: *Reconstructing Gaza – Donor pledges*, August 2016. See: http://www.worldbank.org/en/programs/rebuilding-gaza-donor-pledges#1.

[٣] انظر:
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA): *Gaza: Two years since the 2014 hostilities*, 30 August 2016. See: http://www.ochaopt.org/content/gaza-two-years-2014-hostilities-august-2016.

بمقدار الثلث في عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤، فبلغ أدنى مستوى بالقيم الإسمية منذ عام ٢٠٠٨.[٤] ولا تزال السلطة الفلسطينية تعتمد على إفراج إسرائيل عن إيرادات التخليص الجمركي في وقتها، وهو ما تبين أنه غير منتظم. ومن شأن ما ينتج عن ذلك من نقص في الميزانية أن يفضي إلى مزيد من تراكم المتأخرات والديون مما يجعل السلطة الفلسطينية غير قادرة على حفز النمو الاقتصادي أو الاستثمار في تنمية مولدة لفرص العمل.

٦. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام ٢٠١٥ بمعدل متواضع قدره ٣,٥ في المائة، أي أقل من التوقعات. وقد شمل ذلك معدل نمو قدره ٦,٨ في المائة في غزة و٢,٥ في المائة في الضفة الغربية. وقياساً على أسعار عام ٢٠٠٤، لا يزال الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية للفرد الواحد في غزة (١,٠٠٣ دولار أمريكي) أدنى بنسبة ٢٧ في المائة مما كان عليه منذ عقد مضى.[٥]

٧. ويولّد الافتقار إلى الآفاق الاقتصادية ولا سيما في غزة فضلاً عن اشتداد التوتر السياسي والأمني، ضغوطاً على سبل عيش مئات الآلاف من الفلسطينيين ويحد من سبل حصولهم على فرص اقتصادية وعمل لائق. وتبيّن آخر جولة من مسح القوى العاملة، أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عن وجود معدل بطالة عام يبلغ ٢٦,٩ في المائة في الفصل الثاني من عام ٢٠١٦، وهو معدل يبلغ ٤١,٧ في المائة في غزة. ومعدل البطالة هو الأعلى في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عاماً، إذ يبلغ ٤٢,٦ في المائة (٣٤,٢ في المائة للرجال و٦٨,٤ في المائة للنساء).[٦] وتظل معدلات بطالة الشباب من بين أعلى المعدلات في المنطقة، وهي ترتبط إيجابياً بارتفاع مستويات التعليم بين النساء.[٧]

ثانياً - التقدم العام المحرز في تنفيذ البرنامج

٨. تمشياً مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية (٢٠١٤-٢٠١٦) واستراتيجية قطاع العمل الخاصة بها، يُعطي برنامج العمل اللائق في فلسطين (الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦) الأولوية للمساعدة التقنية في مجالات إدارة سوق العمل والاستخدام والحماية الاجتماعية. ويتمشى برنامج العمل اللائق مع *إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ لدولة فلسطين*[٨]، الذي يتضمن بوصفه أول مجال من المجالات الستة ذات الأولوية، "التمكين الاقتصادي وسبل العيش والأمن الغذائي والعمل اللائق". وجرى إدماج التركيز العام لبرنامج العمل اللائق من حيث التصدي لأهم مواطن العجز في العمل اللائق في سوق العمل الفلسطينية ولا سيما في صفوف المجموعات المستضعفة، ضمن التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة. ومن شأن هذه الوثيقة أن تنير إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقبل، في ضوء الشرط اللازم الوارد في برنامج عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والمتمثل في "عدم ترك أحد على قارعة الطريق"، بوصفه أولوية الأولويات.

[٤] انظر:
IMF: *West Bank and Gaza Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 2016. See: http://www.imf.org/-/media/Files/Countries/ResRep/WBG/WBG040516.ashx.

[٥] مكتب العمل الدولي: *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام، ملحق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٥، جنيف، ٢٠١٦.

[٦] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: *مسح القوى العاملة* (نيسان/ أبريل – حزيران/ يونيه، جولة ٢٠١٦)، تقرير صحفي.

[٧] انظر:
T. Sadeq: *Labour market transitions of young women and men in the Occupied Palestinian Territory: Results of the 2015 school-to-work transition survey*, ILO/Youth Employment Programme, Employment Policy Department, July 2016.

[٨] اقترح نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة مد نطاق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ليشمل عام ٢٠١٧، بغية جعل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقبل (بدءاً من عام ٢٠١٨) يتمشى مع دورة التخطيط القادمة للسلطة الفلسطينية. وتقوم السلطة الفلسطينية في الوقت الراهن بدراسة هذا الطلب.

٩. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، أنجزت منظمة العمل الدولية برنامج استجابة للطوارئ من سنة واحدة في غزة بميزانية يبلغ مجموعها مليون دولار أمريكي. وشملت الإنجازات استبدال الأصول وإعانات وظائف القطاع الخاص وتوفير المعدات والتدريب لصيادي الأسماك ومراجعة منهاج الجامعة الإسلامية في غزة كي يتمشى مع احتياجات عملية إعادة الإعمار، فضلاً عن بناء قدرات المجموعات السكانية المستضعفة بما فيها الأشخاص المعوقون والنساء وعمال البناء. وعززت منظمة العمل الدولية قدرات منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال عن طريق توفير التدريب وتنظيم عمليات تقييم الاحتياجات بهدف تعميم مبادئ العمل اللائق والحوار الاجتماعي في جميع مراحل عملية إعادة الإعمار.

١٠. ويضم برنامج التعاون الإنمائي الحالي لمنظمة العمل الدولية حافظة مشاريع بموارد تصل إلى ما يقرب من ٣,٤ مليون دولار أمريكي.[٩] وقد خُصصت نسبة اثنتين وأربعين في المائة من الموارد في برنامج العمل اللائق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ من أجل النهوض بالعمالة، تليها ١٢ في المائة من أجل العمل المتعلق بمعايير العمل و ١١ في المائة لكل من الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية. وسوف ترصد نسبة الأربعة وعشرين في المائة المتبقية من الموارد (ما يوازي ٨٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي) بالاستناد إلى نتائج المناقشات مع الهيئات المكونة (المزمع إجراؤها في الفصل الأخير من عام ٢٠١٦) بشأن نتائج استعراض برنامج العمل اللائق. وبالإضافة إلى الموارد من الميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية، يستفيد برنامج العمل اللائق من المساهمات الطوعية من الحكومة الكويتية (توازي ٦٥ في المائة من مجموع المساهمات في الأراضي العربية المحتلة) ومن الحساب التكميلي للميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية ومؤسسة تنمية فلسطين. ويبلغ الإسهام من هذه المؤسسة ٢٧٥ ٧٤٢ دولار أمريكي وقد قُدم في إطار اتفاق شراكة بين القطاعين العام والخاص جرى توقيعه في آب/ أغسطس ٢٠١٦ لدعم تنمية المنشآت في الأراضي العربية المحتلة. ويجري التفاوض حول اتفاق آخر مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية. وتركز جهود حشد الموارد في الوقت الراهن على مبادرات ترمي إلى دعم تطوير مؤسسة ضمان اجتماعي ثلاثية الإدارة والنهوض بعمالة الشباب ودعم تنمية التعاونيات.

١١. وقد أجرت منظمة العمل الدولية استعراضاً داخلياً لبرنامج العمل اللائق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ في النصف الأول من عام ٢٠١٦. وقيّم الاستعراض برنامج العمل اللائق تقييماً إيجابياً على أساس معايير مرتبطة بالملاءمة والاتساق والفعالية والكفاءة والاستدامة، ولكنه ركّز على الحاجة إلى تعزيز الاطلالة وتحسين الرصد والاستعراض المنتظمين لبرنامج العمل اللائق. ومن شأن توصيات الاستعراض أن تُرشد منظمة العمل الدولية وشركائها الثلاثيين في الفترة المتبقية من برنامج العمل اللائق الجاري وأن تقدم الإرشادات لدورة البرمجة المقبلة.

١٢. ولقد احتفظت منظمة العمل الدولية بمكتب تمثيلي في القدس، بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية في بيروت، منذ عام ١٩٩٥. ويضم مكتب القدس أربعة موظفين على الميزانية العادية وموظفاً واحداً على التعاون الإنمائي، مقره في غزة لدعم أنشطة منظمة العمل الدولية هناك.

ثالثاً - استعراض التقدم المحرز والإنجازات في مجالات العمل الرئيسية

١- تعزيز حقوق العمال وتحسين إدارة سوق العمل

١٣. قدمت منظمة العمل الدولية الدعم إلى الشركاء الثلاثيين في مجال وضع اللمسات الأخيرة على الخطوات الإجرائية في اتجاه إصلاح تشريعات العمل. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، اجتمعت للمرة الأولى اللجان التقنية الإحدى عشرة المشكّلة في إطار الفريق الوطني الثلاثي من أجل إصلاح قانون العمل. ويُتوقع أن يصدر عنها وثائق سياسية تشريعية بحلول نهاية عام ٢٠١٦ من شأنها أن تسهل اعتماد قوانين العمل المحدثة، بمشورة تقنية من منظمة العمل الدولية.

[٩] يشمل هذا المبلغ جميع الموارد من خارج الميزانية ومن الحساب التكميلي للميزانية العادية، فضلاً عن الموارد من الميزانية العادية المخصصة لبرنامج إنعاش غزة في عام ٢٠١٥. ويستبعد هذا الرقم المشاريع الإقليمية التي تشمل أيضاً الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٤. وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم للحوار الثلاثي بشأن مشروع قانون نقابات العمال، عن طريق الدعوة إلى سلسلة من الاجتماعات وورش العمل. وقد افتتح الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين حواراً مع المنظمات النقابية الوطنية، بما في ذلك في غزة، وأنشأ لجنة تنسيق لتقدم موقفاً نقابياً موحداً. ومن المفترض أن يفضي بناء التوافق في الآراء عن طريق حوار اجتماعي شامل يضم هيكليات الشركاء الاجتماعيين، إلى عملية مكللة بالنجاح.

١٥. وقامت منظمة العمل الدولية بتنظيم ثلاث ورش عمل لمساعدة العمال وأصحاب العمل على اعتماد مواقف إزاء قانون الضمان الاجتماعي وقوانين العمل. ودعمت منظمة العمل الدولية عن طريق برنامجها لإنعاش غزة، وضع خطط للمساعدة التقنية وتنفيذها بهدف الارتقاء بالقدرات التشغيلية لغرف التجارة والصناعة والزراعة في غزة ونقابات العمال فيها. وقُدم الدعم على سبيل المثال إلى هذه الغرف في مجال تطوير قدراتها لتشجيع النساء صاحبات المشاريع وتمثيلهن ودعمهن.

١٦. وتوخياً لتشجيع المساواة بين الجنسين في مكان العمل، استهلت منظمة العمل الدولية حملة وطنية بشأن حقوق النساء الفلسطينيات في العمل بمشاركة اللجنة الوطنية لتشغيل النساء والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. وتشمل هذه الحملة عمليات تدخّل لبناء القدرات لصالح أصحاب المصلحة الثلاثيين وإصدار مواد للتوعية وتوزيعها على نطاق واسع والحضور بقوة في وسائل الإعلام. وعلى سبيل المثال، أعدت اللجنة الوطنية لتشغيل النساء والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بدعم من منظمة العمل الدولية، دليلاً عن حقوق المرأة في العمل. وقدمت منظمة العمل الدولية كذلك المساعدة إلى اللجنة الوطنية لتشغيل النساء في إعداد وثائق مواقف سياسية إزاء إصلاح قانون العمل لضمان أن تتجلى في القانون الجديد حقوق المرأة الفلسطينية وهمومها.

١٧. وواصلت منظمة العمل الدولية تقديم الدعم لتنفيذ البرنامج الوطني للسلامة والصحة المهنيتين في الضفة الغربية وغزة عن طريق تقديم تدريب على بناء القدرات لصالح الهيئات المكونة الثلاثية والتصدي لمواطن العجز في السلامة والصحة المهنيتين في قطاع البناء. وحققت منظمة العمل الدولية تقدماً في بناء قدرات تفتيش العمل في وزارة العمل عن طريق تنظيم سلسلة من الحلقات التدريبية في الضفة الغربية وغزة وعن طريق تقديم الزمالات لموظفي الوزارة لحضور الدورات في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو. وأفضى ذلك إلى زيادة إضافية في عدد عمليات التفتيش وتدابير المتابعة، بما في ذلك الإجراءات القانونية ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الحد الأدنى للأجور. بالإضافة إلى ذلك، يجري في الوقت الحاضر إرساء قاعدة بيانات ومبادئ توجيهية بشأن تفتيش العمل لصالح مفتشي العمل (ويُتوقع إطلاقها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦) بهدف بناء نظام وطني موحد من أجل تسجيل حوادث العمل.

١٨. واستهلت منظمة العمل الدولية دراسة بشأن أشكال العمل غير المقبولة في قطاع البناء في غزة. وأبرزت الدراسة انتشاراً غير متناسب للإصابات في مكان العمل مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما يشير إلى وجود مخاطر وأخطار صحية أكبر. وتقترح الدراسة استراتيجيات للقضاء على أشكال العمل غير المقبولة في هذا القطاع.

٢- دعم تطوير نظام شامل للضمان الاجتماعي

١٩. اعتُمد في شباط/ فبراير ٢٠١٦، للمرة الأولى على الإطلاق، قانون الضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص وأفراد أسرهم، ووقّعه الرئيس عباس في ٧ آذار/ مارس ٢٠١٦. وكان هذا القانون قد وُضع باعتماد نهج تشاركي، بدعم من منظمة العمل الدولية وبالتشاور مع أصحاب المصلحة الثلاثيين. وتستند ضوابط نظام الضمان الاجتماعي الجديد إلى تقييم اكتواري ومصفوفة سياسية وضعتها منظمة العمل الدولية بما يتمشى مع معايير العمل الدولية وحسن الممارسات في جميع أنحاء العالم.

٢٠. ومن الناحية العملية وبناءً على طلب من رئيس الوزراء، قدمت منظمة العمل الدولية تعليقات اكتوارية وقانونية على آخر صيغة من القانون بغية ضمان امتثاله لمعايير العمل الدولية. كما أجرت دراسة شاملة تهدف إلى إرشاد سياسة الاستثمارات في نظام الضمان الاجتماعي الجديد. ومع اعتماد القانون، ستواصل منظمة العمل الدولية دعم إرساء مؤسسة الضمان الاجتماعي عن طريق برامج بناء القدرات لصالح الهيئات المكونة الثلاثية بشأن مبادئ الضمان الاجتماعي وإدارته وتمويله. ولهذا الغرض، وضعت منظمة العمل الدولية برنامج عمل لإرساء المؤسسة بتكلفة مجموعها ٣,٧ مليون دولار أمريكي، يُلتمس دعم الهيئات المانحة من أجلها. وبدعم منظمة العمل الدولية، فإن السلطة الفلسطينية هي في صدد استهلال حملة وطنية لاستثارة الوعي بنظام الضمان الاجتماعي الجديد.

٢١. وبالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة، تقوم منظمة العمل الدولية بدعم إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية. وهي تُجري في الوقت الراهن تقييماً شاملاً وتحليلاً للثغرات ودراسة إدارية بشأن برامج التحويل النقدي القائمة بهدف وضع توصيات من أجل تحسينها. بالإضافة إلى ذلك، تُجري منظمة العمل الدولية دراسة لتقييم الحيز المالي من أجل إنشاء أرضية للحماية الاجتماعية تدريجياً.

٣- تعزيز فرص العمل وسبل العيش للفلسطينيين، نساءً ورجالاً

٢٢. بدعم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أجرت منظمة العمل الدولية مسحاً ثانياً بشأن الانتقال من المدرسة إلى العمل. ويركز المسح على تحديات التعليم والعمالة التي تواجه الشباب الفلسطينيين، مولياً اهتماماً خاصاً للشابات، ويركز على الأسباب الجذرية لهذه التحديات. ومن شأن نتائج المسح أن ترشد تعاون منظمة العمل الدولية مع أصحاب المصلحة الثلاثيين في مجال تحسين انتقال الشابات والشبان من المدرسة إلى العمل.

٢٣. واستناداً إلى طلب من وزارة العمل، تقوم منظمة العمل الدولية في الوقت الراهن باستكشاف أساليب دعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية من خلال بناء القدرات التقنية والمؤسسية. والصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية، الذي أعيد إحياؤه في عام ٢٠١٤، هو منظمة جامعة تضم جميع أنشطة استحداث فرص العمل. وهو يوفر مخططات التوظيف ويدير خدمات المشورة للأعمال وبرامج دعم تنظيم المشاريع.

٢٤. ولقد استهلت منظمة العمل الدولية منذ عهد قريب مبادرتين لدعم تنمية تنظيم المشاريع. والمبادرة الأولى هي مواصلة امتلاك زمام الأمور في برنامج "تعرف على قطاع الأعمال" لتشجيع روح تنظيم المشاريع كخيار للمسار الوظيفي (من خلال اتفاق شراكة بين القطاعين العام والخاص مع مؤسسة تنمية فلسطين). والمبادرة الثانية هي اعتماد برنامج "كيف تبدأ مشروعك وتحسنه" وجعله مؤسسياً (بالشراكة مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية). والقصد من المبادرتين هو توسيع نطاق الخيارات أمام الشباب الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، والتصدي للتحديات التي تواجههم عند الدخول إلى سوق العمل. وتهدف المبادرتان كذلك إلى الحد من الضغط المفروض على القطاع العام لتقديم فرص العمل.

٢٥. وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم إلى جامعة بيرزيت في مجال إنشاء هيئة رصد لقضايا الجنسين، تكون مهمتها قياس التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في الجامعة وتقوم مقام آلية لتلقي الشكاوى. وتضطلع منظمة العمل الدولية بمشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعملية تدقيق تشاركية في المساواة بين الجنسين في بنك فلسطين وشركة بيرزيت للأدوية. وتقوم منظمة العمل الدولية باستكشاف إمكانية تكرار هذه العمليات الناجحة ضمن جامعات أخرى وسائر شركات القطاع الخاص.

٢٦. ولقد قدمت منظمة العمل الدولية التدريب التقني والتدريب على إدارة الأعمال وتنمية المهارات للمنظمات غير الحكومية، لصالح مجموعات النساء المستهدفة، كما قدمت التدريب بشأن المبادئ التعاونية. وفي غزة، تلقت ١٢٠ امرأة تدريباً على مهارات متنوعة ضمن مختلف مجالات سبل العيش. وشملت هذه المشاريع التدريب على العمل التعاوني والإدارة والتسويق لصالح النساء مربيات الأغنام، والمهارات والتدريب أثناء العمل لصالح المتخرجات العاطلات عن العمل فضلاً عن الارتقاء بالقدرات لصالح المهندسات للعمل في تصميم الأثاث. وتقدم منظمة العمل الدولية في الوقت الراهن الدعم لوضع استراتيجية وطنية لقطاع التعاونيات، وهي تضع اللمسات الأخيرة على تقييم بشأن الخدمات الاستهلاكية والقطاع التعاوني للحرف اليدوية.

٢٧. وكجزء من برنامج إنعاش غزة، قدمت منظمة العمل الدولية بالشراكة مع غرف تجارة غزة، منحاً من أجل استبدال الأصول لصالح النجارين بالاقتران بخطة توظيف مدفوع الأجر. كما دعمت منظمة العمل الدولية النقابة العامة لصيادي الأسماك، وذلك بتحسين مناهجها وتدريبها على المهارات التقنية والسلامة والصحة المهنيتين والتوظيف والدعم المباشر (في شكل إصلاح المراكب والمساعدة النقدية).

٢٨. وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم للجامعة الإسلامية في غزة في مجال تقديم خدمات إرشاد المسار المهني وتحسين المناهج الدراسية ووحدات الهندسة واستهلال التلمذة الصناعية المنهجية. كما جهزت منظمة العمل الدولية الطلاب والمتخرجين بالتدريب على المهارات اللازمة في عملية إعادة الإعمار. وأولي اهتمام خاص إلى المجموعات المستضعفة: فقد قدمت منظمة العمل الدولية الدعم لمشاركة الأشخاص المعوقين في أنشطة التدريب وساعدت برنامج "إرادة" على تصميم وتنفيذ استراتيجية ترمي إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية.

رابعاً - الخطوات التالية

٢٩. في ضوء الوضع المأزوم الذي يعيشه العمال وأسرهم في الضفة الغربية وغزة، فإن مجلس الإدارة مدعوٌ إلى أن يدعم منظمة العمل الدولية في زيادة تعزيز برنامج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية للشعب الفلسطيني.

٣٠. وبالتشاور مع أصحاب المصلحة الثلاثيين، أجرت منظمة العمل الدولية استعراضاً داخلياً لبرنامجها للعمل اللائق في عام ٢٠١٦. ومن شأن نتائج الاستعراض أن ترشد بقية دورة البرمجة الحالية وعملية وضع برنامج عمل لائق من أجل تنظيم تدخلات منظمة العمل الدولية في المستقبل في الضفة الغربية وغزة على السواء بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات الإدارة. وعلى حد ما شدد عليه المدير العام في تقريره المقدم إلى الدورة ١٠٥ للمؤتمر، فإن تطبيق مبادئ العمل اللائق بما في ذلك الهيكل الثلاثي، يساعد "على الخروج من دوامة الهشاشة والتغلب على الأزمات والصراعات واستعادة التلاحم الاجتماعي".

٣١. ومجلس الإدارة مدعوٌ إلى تقديم المزيد من الدعم إلى برامج العمل اللائق الفلسطينية الحالية والقادمة على ضوء نتائج وتوصيات استعراض العمل اللائق.

٣٢. ومجلس الإدارة مدعوٌ أيضاً إلى أن يحيط علماً بعملية تطوير نظام شامل للضمان الاجتماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى أن يقدم دعمه إلى دور المكتب في إرساء مؤسسة الضمان الاجتماعي.